

تأثير الملاءة المالية على هيكل التمويل
 دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية
 للفترة (2014 - 2020)

The effect of solvency on the financing structure
 Analytical study of a sample of commercial banks listed on the Iraq
 Stock Exchange for the period (2014-2020)

عباس محمد حميد

Abbas Mohammed Hamid

abbasmohammedhamid778@gmail.com

كلية الادارة والاقتصاد / جامعة تكريت.

College of Administration and
 Economics/University of Tikrit.

أ.م. د. جمال هداش محمد

A. P. Dr. Jamal Hadash Mohammed

Jamal55@tu.edu.iq

كلية الادارة والاقتصاد / جامعة تكريت.

College of Administration and
 Economics/University of Tikrit.

المستخلص:

هدفت الدراسة الى معرفة تأثير الملاءة المالية ومؤشراتها على هيكل التمويل لعينة من المصارف الخاصة العراقية المدرجة في سوق الأوراق المالية ، للفترة (2014 - 2020)، لتشخيص نقاط القوة والضعف من خلال مؤشرات الملاءة المالية. فقد انطلقت مشكلة الدراسة من التساؤل الرئيسي : هل ان للملاءة المالية تأثير في هيكل التمويل للمصارف التجارية قيد الدراسة ؟ . وتمثل مجتمع الدراسة بالمصارف الخاصة التي تعمل في العراق، اذ تم اختيار (12) مصرف من تلك المصارف والمدرجة. وقد تم اختيار الفرضيات من خلال استخدام اسلوب المنهج الوصفي التحليلي إذ تم تجميع البيانات الخاصة بالمصارف عينة الدراسة من القوائم المالية والتقارير السنوية المنشورة في سوق العراق للأوراق. استخدم في الدراسة التحليل المالي و التحليل الاحصائي وذلك لمعرفة مدى تأثير الملاءة المالية على هيكل التمويل للمصارف عينة الدراسة. وقد توصلت الدراسة الى عدة استنتاجات كان اهمها وجود علاقة ارتباط بين الملاءة المالية و هيكل التمويل على المستوى الكلي وعلى مستوى المؤشرات وكذلك اظهرت الدراسة وجود اثر بين الملاءة المالية و هيكل التمويل على المستوى الكلي وبين مؤشراتهما. اما التوصيات كان ابرزها ضرورة الاعتماد على المصادر المملوكة في مزيج الهيكل التمويلي للمصارف مما يجعل المصرف بحالة اكثر ثبات لو قورن بالمصارف التي تعتمد بالاساس على مصادر المديونية لتلافيه مخاطر العجز المالي.

الكلمات المفتاحية : الملاءة مالية ، هيكل تمويل.

Abstract :

The study aimed to know the effect of solvency and its indicators on the financing structure of a sample of the keys for the study. The problem of the study started from the main question: Does solvency have an impact on financing the financing of the study under study? . The study population was represented by banks operating in Iraq, as 12 banks were selected from those tables. The hypotheses were chosen through the use of the descriptive analytical method, as the data of the study sample banks were collected from the financial statements and annual reports published in the Iraq Stock Exchange. In the study, financial analysis and statistical analysis were used to find out the impact of solvency on the financing structure of the study sample banks. The study reached several conclusions, the most important of which was the existence of a correlation between solvency and financing structure at the macro level and at the level of indicators. The study also showed an effect between solvency and financing structure at the macro level and between their indicators. As for the recommendations, the most prominent of which was the need to rely on owned sources in the mix of banks' financing structure, which makes the bank more stable if compared to banks that rely mainly on sources of indebtedness to avoid the risks of financial deficit.

Keywords: solvency, financing structure.

1 المقدمة

نشهد الان الكثير من التغيرات والتحولات على صعيد جميع الانشطة لميدان المال والاعمال التي ظهرت انعكاساتها على القطاع المصرفي لبلدان العالم المتقدمة والنامية، باعتبار هذا القطاع الحيوي اساسا لبناء اقتصاد تلك البلدان منطلقا من المؤسسات المالية والاقتصادية التي تعتبر الخلية الاولى للبناء والتقدم فهي بمثابة نقطة البداية بالشروع لتحقيق الاهداف ومواكبة التطور في جميع الجوانب داخليا وخارجيا والعمل للمضي بالإنسان والايوان بمصاف الدول المتقدمة وتحقيق الرخاء والازدهار بما يخدم الحاجة الحقيقية من خدمات وتسهيلات التي تساهم في تحويل هذا الحلم الى واقع ملموس، اذ ان الملاعة المالية محط اهتمام رواد المال والاعمال ، لما لها دور فعال خلال مراحل حياة المؤسسة المالية منذ النمو حتى الانحدار ، فضلا عن ما لها من اثار كبيرة ومهمة في تحديد الكثير من الجوانب داخل المصرف على مستوى الادارة وعلى مستوى اختيار المصادر التمويلية للهيكل المالي المسؤول الاول عن تعظيم ثروة اصحاب الاملاك ، ودورها الواضح في تحديد تكلفة المصدر وحجم المخاطر الذي تترافقه ، ونظرا لذلك قامت البنوك المركزية المحلية والعالمية بتقييم اداء وفعالية المصارف التجارية على اساس ملائمتها، ذلك للحد من الازمات الاقتصادية، اذ اعدت الدول الكبيرة معايير خاصة لمواجهة للتدهور الحاصل والذي تعتبر بمثابة خارطة طريق تعمل على اساسها المؤسسات المالية كافة لذلك اصبح من الضرورة الاهتمام بمؤشرات فعالة وحقيقية لمراقبة نسبة كفاية راس المال والسيولة النقدية والاهتمام بهذه المؤشرات يعطي انطباع واضح ودقيق عن ما ستؤول اليه الامور من ناحية اختيار الهيكل التمويلي للمصارف التجارية والمؤسسات المالية بشكل عام.

2 المنهجية

2.1 مشكلة البحث وتساؤلاته

استخدام مصادر ليهيكل التمويل السليم للمصارف التجارية يمكنها من تجنب حدوث الازمات المالية التي تعصف بها في اوقات الضائقة المالية والتلكؤ الذي قد يطالها في التعاملات ، وذلك من خلال تقييم وتحليل مدى امتلاكها الملاعة المالية، وتحديد الاخطاء ونقاط الضعف والكشف عن مسبباتها والعمل لإيجاد الحلول المنطقية :

وهو ما اثار التساؤل الرئيس للبحث والذي مفاده : هل ان للملاعة المالية تأثير في هيكل التمويل للمصارف التجارية المبحوثة ؟
انطلاقا مما تقدم تتبلور مشكلة البحث في مجموعة تساؤلات :
أ. ما هو طبيعة الملاعة المالية في عينة المصارف قيد البحث؟
ب. ما هو الهيكل التمويلي الذي نستخدمه للمصارف المبحوثة ؟
ت. ماهي طبيعة العلاقة والاثار لمتغيرات البحث ؟

2.2 اهمية البحث

ان اهمية البحث الحالي يمكن تمثيلها من محورين رئيسيين هما :
أ. **الاهمية على المستوى النظري وتتضمن :**
- يستمد البحث اهميته كونه من البحوث القليلة التي يتناول اثر الملاعة المالية على هيكل التمويل في مجموعة من المصارف التجارية العراقية على حد علم الباحثان، كما يقدم اطار فكري ومعرفي بين المفاهيم النظرية لمتغيرات البحث الاساسية .
- يقدم هذا البحث اسهاما من خلال دراسة تحليلية مستفيضة لموضوع هام وحيوي وهو (هيكل التمويل) وبيان ما يسفر عنه من نتائج ومدى اقترابها وابتعادها عن نتائج الدراسات التي اجريت في المصارف التجارية العالمية ، و اغناء المكتبة العراقية والعربية بأحدث البحوث .
ب. **الاهمية على المستوى التطبيقي :**
- يساهم هذا البحث في تعزيز تطلعات الجهات المستفيدة والمهتمين بالشؤون المالية والاستثمارية بالتوجهات المستقبلية .
- يوضح الطرق والاساليب التي يكون بوسع ادارة المصارف التجارية المذكورة استخدامها لمعالجة العسر المالي بما يؤدي لتعزيز هيكل التمويل من خلال التحليل المالي المستند الى المعايير والمؤشرات المالية المعتمدة علميا.

2.3 اهداف البحث

يتركز الهدف الاساس للبحث الحالي في اطار تحقيق نسبة الملاعة المالية ضمن قطاع المصارف التجارية العراقية بشكل خاص اعتبار هذا الميدان غير مستقر نسبيا ، مما انتج للباحثين مجموعة من الاهداف كان في مقدمتها :
أ. معرفة نسبة الملاعة المالية وانعكاسها على هيكل التمويل للمصارف قيد البحث.
ب. معرفة علاقة الارتباط والاثار بين متغيرات البحث و نتائجها .
ت. تشخيص نقاط القوة والضعف عن طريق الملاعة المالية وتعزيز الاستقرار المالي للمصارف التجارية المبحوثة .

2.4 فرضيات البحث

- وتتنبثق عنه الفرضيات التي بنيت استنادا الى :
- الفرضية الرئيسية الاولى: لا توجد علاقة ارتباط بين الملاءة المالية مع هيكل التمويل:** وتتفرع منها الفرضيات التالية :
- لا توجد علاقة ارتباط ذي دلالة معنوية بين الملاءة المالية (كفاية رأس المال) مع مؤشرات هيكل التمويل (التمويل بالملكية، التمويل بالديون) .
 - لا توجد علاقة ارتباط ذي دلالة معنوية بين الملاءة المالية (السيولة) مع مؤشرات هيكل التمويل (التمويل بالملكية ، التمويل بالديون).
- الفرضية الرئيسية الثانية : لا يوجد تأثير للملاءة المالية مع هيكل التمويل:** وتتفرع منها الفرضيات التالية:
- لا يوجد تأثير ذي دلالة معنوية للملاءة المالية (كفاية رأس المال) مع مؤشرات هيكل التمويل (التمويل بالملكية، التمويل بالديون).
 - لا يوجد تأثير ذي دلالة معنوية للملاءة المالية (السيولة) مع مؤشرات هيكل التمويل (التمويل بالملكية، التمويل بالديون) .

2.5 مجتمع وعينة البحث

تمثل مجتمع البحث في (المصارف التجارية والمدرجة في الأسواق المالية العراقية) ، اذ ان العينة اتخذت (12) مصارفا تجاريا كعينة قصدية ، من مجتمع المصارف التجارية البالغ (24) مصرف .

2.6 منهج البحث

سيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي ، وبهدف إيجاد العلاقات والاثار بين المتغيرات والتحقق من صحة الفرضيات ، يتم استخدام مجموعة من الادوات الاحصائية ، وباعتماد على برنامج (Excel - 2010) و البرنامج الاحصائي (SPSS – V.24) لأجراء التحليل .

2.7 حدود البحث

- أ. **الحدود الزمانية:** تمثلت بالحسابات الختامية لعدد من المصارف التجارية المدرجة في السوق العراقية للأوراق المالية للفترة (2014-2020) والمنشورة على موقع سوق العراق للأوراق المالية.
- ب. **الحدود المكانية:** هي عينة المصارف التجارية المختارة والمتمثلة في (مصرف بغداد الاستثماري، مصرف الاستثمار العراقي ، مصرف الشرق الاوسط للاستثمار ، مصرف المتحد للاستثمار ، مصرف الاهلي العراقي ، مصرف الائتمان العراقي ، مصرف سومر التجاري ، مصرف الخليج التجاري ، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار ، مصرف اشور الدولي للاستثمار ، مصرف المنصور للاستثمار ، مصرف عبر العراق الاستثماري) .
- ت. **الحدود البحثية:** حددت بدراسة العلاقة بين المتغيرات الرئيسية للبحث وهي (الملاءة المالية وهيكل التمويل).

2.8 أدوات بيانات البحث

- أ. **الحصول على البيانات الاولية والثانوية للجانبين النظري والتطبيقي وكما يلي :**
- أ. **الجانب النظري:** سيتم الاعتماد على المصادر العلمية كالأطريخ والرسائل والمجلات والكتب والمقالات العربية والاجنبية ، ما توفر ورقيا او من خلال شبكة الانترنت .
- ب. **الجانب التطبيقي:** تم الاعتماد في جمع البيانات والمعلومات من التقارير المنشورة في موقع هيئة سوق العراق للأوراق المالية الخاصة بالمصارف المبحوثة عن طريق الموقع الالكتروني المعتمد (<http://www.isx-iq.net>).

3 الاطار النظري:

3.1 الملاءة المالية

3.1.1 مفهوم الملاءة المالية

اذ عرفها (Robinson et al, 2015:3) مقدره المؤسسة المالية على الايفاء بالالتزامات التي تخص الديون ذات الأجل الطويلة، اذ تعكس القدرة على الوفاء بالالتزامات ، والذي يمكن ان نعتبرها مدفوعات رأس المال والفوائد المترتبة عليه . كما عرفها Dahiyat, (2016:1) قدرة المؤسسة المالية للإيفاء بالتزاماتها المالية طويلة الاجل .

واضاف (Shaqfa, et al. 2019: 118) بانها مدى قوة وامكانية راس مال المصرف بالاعتماد على امواله الخاصة من تحمل وصد المخاطر والخسائر التي تأتي من فشل عملياته في الاستثمار الغير ناجح مثل (مخاطر عدم القدرة على السداد ، وانخفاض قيمة الاستثمار).

3.1.2 اهمية الملاءة المالية

- لتوضيح اهمية الملاءة المالية ، (Sheikhi and Abdelkader, 2017: 793) (Pierret ،2018:6) بالاتي:
- الحماية التي تقدمها لمصالح حملة الوثائق وضمان مستحقاتهم وقت المطالبة بها .
 - تضمن نجاح المصارف وديمومة بقائها من حيث النشاط والفاعلية لأهميتها الاجتماعية والاقتصادية والمكانة الذهنية التي تتركها لدى زبائنها.
 - حاملي الاسهم الذي يهمهم في الدرجة الاساس ان تحقق الاسهم الذي يمتلكونها زيادة في قيمتها او على الاقل المحافظة على قيمتها الاصلية.
 - الموظفين في المصارف ، والذي يطمحون دائما للاستمرار في الوظيفة الذي يؤدونها مع الحصول على مرتباتهم الشهرية باستمرار.
 - الادارة ، اذ للقوة المالية تأثير مباشر على القيمة السوقية وهو ما يحدد فرص العمل في المستقبل .
 - للمصارف عموما ، لان الملاءة تعمل بمثابة اذار مبكر لها وتمنحها الوقت لاتخاذ الاجراءات التصحيحية في مواضع معينة قد تم الاخفاق فيها وذلك قبل دخول العسر المالي.

3.1.3 مؤشرات الملاءة المالية

- كفاية راس المال : وتم قياسه،(Sugiyarto,2015:54) بالاتي :-
- رأس المال الممتلك / الودائع (1)
- رأس المال الممتلك / مجموع الموجودات (2)
- السيولة : تم قياسها (Al-Houri and Al-Naimi, 2021:137) بالاتي :
- الرصيد النقدي (نقد لدى البنك المركزي + نقد في الصندوق + ارصدة سائلة اخرى / الودائع وما في حكمها)..... (3)
- السيولة القانونية (الاحتياطيات الاولية + الاحتياطيات الثانوية/ الودائع وما في حكمها)..... (4)
- التوظيف (القروض والسلف/ الودائع وما في حكمها)..... (5)

3.2 هيكل التمويل

3.2.1 مفهوم هيكل التمويل

عرفه (Hashim and Naji, 2015: 66) يشمل اموال (حقوق الملكية وحقوق الغير) بغض النظر عن اجل تسديدها ، ويمثل المزيج من المصادر التي تحصل عليها المؤسسة وبه يمكن اختيار نوع التمويل المناسب لتحقيق ميزات ذلك. و عرفه (Chaleeda , et al ,2019:128): مزيج مكون من الديون وحقوق الملكية ،وان تراكم هذا المزيج الموثوق بشكل مثالي ينتج عنه تقليل تكلفة راس المال وكذلك يؤدي الى صافي العوائد الاقتصادية مما يؤدي الى رفع قيمة المؤسسة .

3.2.2 مناهج هيكل التمويل

هناك مناهج تتبع في تحديد الهيكل (Bateh et al., 2020: 5)وكما يأتي :

- **منهج التوازن** :اذ ان الهيكل التمويلي يتمتع بمرونة عالية نتيجة امتلاكه بدائل كثيرة متاحة بين يديه من اسعار الفائدة والعوائد التي من المتوقع ان يحققها من الاستثمارات ومن هذا يمكنه ان يختار المنهج او الطريقة التي بها يستطيع اختيار هيكل تمويل قليل التكلفة والمخاطر.
- **منهج التوازن المقارن** :يفترض هذا المنهج ان يتم تحقيق عوائد اضافية للمؤسسة المالية بالإضافة الى تكلفة مصادر الاموال للهيكل التمويلي لها وسعيا لاختيار الهيكل المناسب، اذ يتم العمل على مزيج تمويل ذات مصادر متعددة ووضع خطط مالية متعددة ، ومن خلال هذا الاختيار يتم تحديد اثر كل خطة تم وضعها على كل نوع من انواع مصادر التمويل المحددة مسبقا، وبذلك يتم مقارنة النتائج واختيار الافضل من بينها .
- **منهج التوازن الديناميكي** : يحدد بنوعين من المخاطر التي يكون لها التأثير مباشر في عملية اختيار مصادر الهيكل التمويلي المناسب للمؤسسة المالية ، المخاطر هما(التشغيلية والمالية) اذ يتم في ظل هذا الصدد وبناء على تكلفة مصدر التمويل والائتمان

والطبيعة التي تستخدم فيها اموال التمويل ، وعلى هذا الاساس يتم اختيار المزيح من مصادر التمويل التي تمتلك الفاعلية العالية لاختيار الهيكل التمويلي الانسب.

3.2.3 مؤشرات هيكل التمويل

تم قياس هيكل التمويل (Al-Khamousi and Al-Sharif, 2017: 215), (Al-Miah and Al-Bina, 2019: 8) وكالاتي :

- نسبة التمويل بالملكية = حقوق الملكية / مجموع المطلوبات.....(6)
- نسبة التمويل بالمدىونية = مجموع المطلوبات / مجموع الموجودات.....(7)

3.2.4 سياسات التمويل

هناك عدة سياسات يتبعوها هيئة مجلس الادارة في المؤسسات المالية وابرزها كما وضحتها (Fatlawi and Mohsen, 2017: 88) and (Ismail and Jenaer, 2020: 539) بالاتي :

- **السياسة المتحفظة :** سياسة تتبع من قبل ادارة المؤسسة المالية للتمويل ،اذ تقوم باختيار مصادر للتمويل ذات اجال طويلة لتمويل الموجودات ذي اجال قصيرة ، فتنبع المؤسسة هذه السياسة بالتحديد تجنباً لاحتمالية عدم قدرتها على سداد التزاماتها وتقلل من احتمال حدوث العجز المالي .
- **السياسة المجازفة:** تتبعها ادارة المؤسسة المالية الجريئة نوعاً ما ، اذ تقوم باختيار مصادر تمويل ذات اجال قصيرة لتمويل الموجودات طويلة الاجل ولكنها مرافقة للمخاطر ، اذ تأمل في زيادة العوائد المتحققة من الاستثمار بالرغم من المخاطر التي تصاحبها.
- **السياسة المثالية:** تمثل سياسة التمويل هذه الالتزام الحقيقي بالتوافق المثالي بين ازمان تدفقات العوائد المتحققة مع ازمان الاستحقاق لمصدر التمويل المستخدم ، اذ تقوم الادارة المالية للمؤسسة بتمويل موجوداتها طويلة الاجل بمصادر باستحقاقات ذات سداد طويلة الاجل وتمويل موجوداتها قصيرة الاجل بمصادر ذات اجال قصيرة.

4 الاطار العملي:

4.1 التحليل المالي

أ. الملاءة المالية (كفاية راس المال) :

- **نسبة رأس المال الممتلك الى الودائع :** يقاس بهذه النسبة مدى القدرة التي يتمتع بها رأس مال المصرف بالسيطرة على المخاطر الناتجة عن زيادة الودائع من (رأس المال) يظهر الجدول (1) كالاتي :

جدول 1 : رأس المال الممتلك الى الودائع

السنة	مصرف بغداد	مصرف الاستثمار	مصرف الشرق الاوسط	مصرف المتحد	مصرف الاهلي	مصرف الائتمان	مصرف سومر	مصرف الخليج	مصرف الموصل	مصرف اشور	مصرف المنصور	مصرف عبر العراق
2014	0.1960	1.1052	0.8575	1.7024	1.0976	0.9308	1.9150	0.7629	3.6793	2.4589	0.4958	4.8855
2015	0.2992	1.0813	0.8351	1.4055	1.5147	1.9128	3.1562	0.8487	3.0292	2.2371	0.3924	2.8943
2016	0.3416	1.0204	1.1410	2.3200	1.9449	1.7113	3.9470	0.7438	2.0837	2.5043	0.3682	2.5000
2017	0.3875	1.0043	0.8046	2.8626	1.5508	2.1881	2.9794	1.2072	2.2230	2.9951	0.2968	0.8239
2018	0.3392	1.0992	0.6226	2.3610	1.3643	1.9308	3.3238	1.3500	2.0382	1.5133	0.2399	0.7240
2019	0.3407	0.9782	0.9847	4.3695	1.0242	1.4260	4.2982	1.5215	2.2631	1.8817	0.2415	4.3580
2020	0.2594	0.8943	0.9932	1.9945	0.7334	1.3503	4.8160	1.6992	2.6655	2.3337	0.2967	5.1736

المصدر : اعداد الباحثان بالاستناد على برنامج (Excel)

يتضح من الجدول (1) اعلاه ، ان اعلى نسبة لكفاية راس المال من بين المصارف المختارة للبحث كانت من نصيب مصرف عبر العراق اذ بلغت (5.1736) لسنة (2020) مما جعل مصرف عبر العراق يتمتع بقدرة على تلبية عمليات السحوبات المفاجئة للمودعين من راس المال الممتلك للمصرف دون الوصول لحالة العسر المالي مع امكانية المصرف الاحتفاظ براس مال ذو كفاية عالية . اما مصرف الذي حل في المرتبة الاخيرة من حيث نسبة كفاية راس المال كانت من نصيب مصرف بغداد ، اذ بلغت (0.1960) لسنة (2014) ونظرا لهذه النسبة المنخفضة التي وصل اليها المصرف مقارنة بالمصارف المبحوثة وذلك نتيجة تخلف

معظم فروع المصرف جراء الاحداث التي حلت بالبلد للفترة المحددة للبحث ، مما ادى الى ضعف الانشطة الاستثمارية له واستقبال الودائع وسحوبات .

- **نسبة رأس المال الممتلك الى مجموع الموجودات :** تقيس هذه النسبة كفاية راس المال للمصارف وتحدد مدى امكانية استخدام راس المال الممتلك لتمويل الموجودات ، يظهر الجدول (2) كالاتي:

جدول 2: رأس المال الممتلك الى مجموع الموجودات

السنة	مصرف بغداد	مصرف الاستثمار	مصرف الشرق الاوسط	مصرف المتحد	مصرف الاهلي	مصرف الائتمان	مصرف سومر	مصرف الخليج	مصرف الموصل	مصرف اشور	مصرف المنصور	مصرف عبر العراق
2014	0.1600	0.5079	0.4495	0.5310	0.4276	0.4641	0.6191	0.4254	0.7553	0.6216	0.3191	0.6611
2015	0.1732	0.5097	0.4117	0.5534	0.4860	0.4880	0.7133	0.3983	0.7185	0.5980	0.2684	0.7234
2016	0.2356	0.5014	0.4292	0.6115	0.4973	0.5976	0.7594	0.3962	0.6478	0.6742	0.2604	0.6650
2017	0.2540	0.4934	0.3620	0.5726	0.4731	0.6618	0.6856	0.5319	0.6066	0.7072	0.2204	0.7893
2018	0.2395	0.4663	0.3340	0.5891	0.4904	0.6299	0.6554	0.5438	0.6486	0.5742	0.1898	0.8353
2019	0.2415	0.4919	0.4060	0.5021	0.4056	0.5686	0.7691	0.5585	0.6545	0.6288	0.2037	0.7701
2020	0.1961	0.4641	0.4088	0.4342	0.3440	0.5573	0.7892	0.6014	0.6783	0.5772	0.2226	0.7844

المصدر : اعداد الباحثان بالاستناد على برنامج (Excel)

يتضح من الجدول (2) اعلاه ، ان اعلى نسبة لكفاية راس المال من بين المصارف المبحوثة كانت من نصيب مصرف عبر العراق اذ بلغت (0.8353) سنة (2018) وهذا يشير على امتلاك المصرف لراس مال كاف للحفاظ على اموال المودعين والمستثمرين وكذلك لضمان حقوق المساهمين ، ويعتبر ايضا دلالة واضحة لمدى القدرة التي يتمتع بها مصرف عبر العراق للوفاء بالتزاماته الحالية والمستقبلية وقدرته على التعامل مع المخاطر. اما ادنى نسبة لكفاية راس المال كانت من نصيب مصرف بغداد، اذ بلغت هذه النسبة (0.1600) سنة (2014) ونظرا لهذه النسبة المنخفضة مقارنة بالمصارف المبحوثة ، وذلك نتيجة تخلف معظم فروع المصرف جراء الاحداث التي حلت بالبلد مما ادى الى اخفاق وانخفاض في الانشطة .

ب. الملاءة المالية (السيولة)

- **نسبة الرصيد النقدي :** تقيس هذه النسبة مقدار النقد الذي يمتلكه المصرف ، و ارتفاع هذه النسبة اشارة الى امتلاك المصرف لسيولة نقدية كافية والمصرف يمتلك قدرة عالية على الوفاء بكل الالتزامات يظهر الجدول (3) كالاتي :

جدول 3: الرصيد النقدي

السنة	مصرف بغداد	مصرف الاستثمار	مصرف الشرق الاوسط	مصرف المتحد	مصرف الاهلي	مصرف الائتمان	مصرف سومر	مصرف الخليج	مصرف الموصل	مصرف اشور	مصرف المنصور	مصرف عبر العراق
2014	0.6465	1.2930	0.9302	0.1568	1.1618	0.6020	1.5422	0.7783	1.0803	1.7881	0.4622	1.9558
2015	0.8012	1.2849	0.8827	0.4555	1.1311	0.9316	1.9430	0.5017	1.3139	1.8709	0.3021	1.7286
2016	0.8917	1.4804	0.9102	0.2379	1.2598	0.8444	2.5283	0.6350	1.1489	2.5595	1.1132	1.7595
2017	0.9307	1.4369	0.8901	0.2619	1.2552	1.0155	2.1346	0.7997	1.1990	3.0161	0.8211	2.7184
2018	0.9314	1.2185	0.8907	0.0390	1.4126	1.8910	2.1207	0.9401	1.3003	2.1473	0.9902	3.6224
2019	0.8038	1.1276	0.8360	0.0261	0.9443	2.0086	2.9353	1.0652	1.1670	2.3938	1.0278	2.2988
2020	0.9064	1.1682	0.8285	0.0633	0.7521	2.1987	3.5575	1.1517	1.3692	2.0884	1.0945	2.3881

المصدر : اعداد الباحثان بالاستناد على برنامج (Excel)

يتضح من الجدول (3) اعلاه ، ان اعلى نسبة لكفاية راس المال من بين المصارف المختارة للبحث كانت من نصيب مصرف عبر العراق بمقدار (3.6224) لسنة (2018) ، اذ يمثل ارتفاع هذه النسبة ان المصرف يمتلك نقدية كافية وقدرة عالية على الوفاء بجميع التزاماته وترتفع هذه النسبة كلما كان النقد الذي يمتلكه المصرف اقل من المطلوبات بالتالي يصبح لديه القدرة العالية للتسديد ، اذ ان مصرف عبر العراق التجاري وتحديدًا في سنة 2018 كان يتمتع نقدية عالية ، اي ان الملاءة المالية للمصرف مرتفعة . اما ادنى نسبة للرصيد النقدي قد تحققت من خلال هذا التحليل كانت من نصيب مصرف المتحد والبالغة بمقدار (0.0261) لسنة (2019) وتدل هذه النسبة ان مصرف المتحد لا يمتلك رصيد نقدي كافى لمواجهة المطلوبات مما قد يجعله يمر بالعجز المالي.

- **نسبة السيولة القانونية:** المقياس هذا يمكننا من معرفة قدرة الارصدة باختلافاتها (النقدية والشبه نقدية) الذي يمتلكها المصرف التجاري المختار لعينة الدراسة من خلال هذه النسبة معرفة مدى قدرة المصرف من تسديد الالتزامات المنوطة به لمستحقيها في الوقت المناسب ، وكلما ارتفع نسبة هذا المؤشر دل على امتلاك المصرف لسيولة عالية يظهر الجدول (4) كالاتي :

جدول 4 : السيولة القانونية

السنة	مصرف بغداد	مصرف الاستثمار	مصرف الشرق الاوسط	مصرف المتحد	مصرف الاهلي	مصرف الائتمان	مصرف سومر	مصرف الخليج	مصرف الموصل	مصرف اشور	مصرف المنصور	مصرف عبر العراق
2014	1.0537	1.4158	1.0022	0.2315	1.1998	0.7220	1.6078	0.8763	1.7955	1.9036	0.5151	2.1045
2015	0.8118	1.4672	0.9559	0.5392	1.1688	1.0952	2.0744	0.5440	1.4071	1.9123	0.3513	1.8320
2016	0.9080	1.6243	0.9712	0.2928	1.3904	0.7009	2.7312	0.6847	1.2399	2.6295	1.1590	1.8732
2017	0.9506	1.7268	0.9341	0.3177	1.3675	1.4216	2.2776	0.8999	1.3312	3.1649	0.8604	2.9363
2018	0.9555	1.3127	0.9260	0.1364	1.4477	2.5764	2.2515	1.0268	1.3881	2.2409	1.0278	3.8752
2019	0.8355	1.2176	0.8839	0.1186	0.9613	2.3125	3.1759	1.1279	1.2796	2.4502	1.0529	2.3862
2020	0.9337	1.2092	0.8674	0.1369	0.8536	2.5945	3.7415	1.2263	1.5029	2.2060	1.1311	2.4960

المصدر : اعداد الباحثان بالاستناد على برنامج (Excel)

يتضح من الجدول (4) اعلاه ، ان اعلى نسبة لكفاية راس المال من بين عينة البحث كانت من نصيب مصرف عبر العراق بمقدار (3.8752) لسنة 2018 ، اذ يمثل ارتفاع هذه النسبة ان مصرف عبر العراق في سنة 2018 يمتلك سيولة عالية ويتمتع بقدرة على تسديد مستحققاته في الوقت المناسب وكذلك ان المصرف ملتزم بالقوانين واللوائح الصادرة من البنك المركزي العراقي بما يخص الاحتفاظ بالسيولة على مدار الشهر خلال التعامل مع المودعين بكافة صنفهم . اما ادنى نسبة للسيولة القانونية قد تحققت من خلال هذا التحليل كانت من نصيب مصرف المتحد والتي بلغت مقدار (0.1186) لسنة 2019 وهذا دليل ان مصرف المتحد لا يمتلك سيولة قانونية كافية وبهذا ان المصرف لا يستطيع الوفاء بالالتزامات اتجاه الدائنين والمودعين في الوقت والسرعة المناسبين.

- **نسبة التوظيف (توظيف اموال المصرف)**

مؤشر نستطيع من خلاله معرفة مدى القدرة التي يمتلكها المصرف بتوظيف امواله، فكلما ارتفعت هذه النسبة تعتبر كدلالة على قدرته الكبيرة توظيف السيولة التي يمتلكها يظهر الجدول (5) كالاتي :

جدول 5: التوظيف (توظيف اموال المصرف)

السنة	مصرف بغداد	مصرف الاستثمار	مصرف الشرق الاوسط	مصرف المتحد	مصرف الاهلي	مصرف الائتمان	مصرف سومر	مصرف الخليج	مصرف الموصل	مصرف اشور	مصرف المنصور	مصرف عبر العراق
2014	0.1477	0.6019	0.4996	1.8954	0.4694	0.0083	0.8935	0.5232	1.9383	0.5095	0.1697	0.8680
2015	0.2044	0.4382	0.3813	1.2493	0.6519	0.0210	1.0758	0.6812	1.5247	0.1566	0.1397	1.4997
2016	0.2126	0.3589	0.3144	1.2357	0.4272	0.0146	1.2768	0.5938	1.1932	0.0740	0.1403	1.1588
2017	0.2085	0.4085	0.2101	1.4825	0.4222	0.0518	0.7732	0.7233	1.2501	0.0944	0.1137	1.5068
2018	0.1913	0.4354	0.1773	1.6100	0.2868	0.0439	0.5594	0.6499	0.7709	0.0283	0.0988	1.7724
2019	0.1741	0.5442	0.2406	0.8384	0.4492	0.0359	0.9496	0.5965	0.8097	0.0590	0.0923	1.0836
2020	0.1241	0.4534	0.2223	0.3005	0.5415	0.0320	0.6553	0.6237	0.6980	0.1253	0.1026	1.2267

المصدر : اعداد الباحثان بالاستناد على برنامج (Excel)

يتضح من الجدول (5) اعلاه ، ان اعلى نسبة لكفاية راس المال من بين المصارف المختارة للبحث كانت من نصيب مصرف الموصل بنسبة مقدارها (1.9383) لسنة (2014) تعتبر كدلالة على قدرته الكبيرة توظيف السيولة التي يمتلكها المصرف وامتلاكه سيولة كافية مما تجعل مصرف الموصل قادر على مواجه السحوبات في الوقت المناسب . اما ادنى نسبة للتوظيف فقد كانت من نصيب مصرف الائتمان بمقدار (0.0083) لسنة (2014) وهو دلالة واضحة على ان مصرف الائتمان غير قادر على توظيف سيولته التي يمتلكها وكان لديه انخفاض كبير في القروض والتسليف للزبائن ، ربما جاءت من كثرة الديون المتعثرة مما دفعه الى التقليس من التسهيلات الائتمانية في سنة 2014 على اقل تقدير.

هيكل التمويل (التمويل بحقوق الملكية)

• حقوق الملكية الى مجموع المطلوبات

خلال هذا المقياس يعطي لنا نسبة مؤشر التمويل بالملكية ،اذ سنتمكن من ايجاد نسبة الملكية التي شاركت في مزيج المصادر التي تتألف منها مصادر هيكل التمويل يظهر الجدول (6) كلاتي :

الجدول 6: التمويل بحقوق الملكية

السنة	مصرف بغداد	مصرف الاستثمار	مصرف الشرق الاوسط	مصرف المتحد	مصرف الاهلي	مصرف الائتمان	مصرف سومر	مصرف الخليج	مصرف الموصل	مصرف اشور	مصرف المنصور	مصرف عبر العراق
2014	0.1905	1.0322	0.8167	1.1326	0.7471	0.8661	1.6230	0.7402	3.0860	1.6127	0.4687	1.9506
2015	0.2206	1.0399	0.6999	1.2396	0.9456	0.9530	2.4873	0.6647	2.5517	1.4875	0.3668	2.6151
2016	0.3082	1.0060	0.7522	1.5742	0.9862	1.5280	3.1564	0.6561	1.8394	1.9414	0.3521	1.9849
2017	0.3360	0.9741	0.5676	0.9238	0.8978	1.9572	2.1806	1.1362	1.9504	2.4152	0.2826	3.7451
2018	0.3150	0.8738	0.5015	1.4340	0.9625	1.7020	1.9022	1.1918	1.8461	1.3483	0.2373	5.0722
2019	0.3185	0.9681	0.6837	1.0087	0.6823	1.3182	3.3302	1.2651	1.8945	1.6975	0.2519	3.3491
2020	0.2440	0.8663	0.6917	0.7678	0.5243	1.2586	3.7434	1.5085	2.1085	1.3652	0.2863	3.6389

المصدر : اعداد الباحثان بالاستناد على برنامج (Excel)

من الجدول (6) ، نستنتج ان اعلى نسبة تحققت للمصارف التجارية المختارة لعينة الدراسة ، كان من نصيب مصرف عبر العراق بمقدار (5.0722) لسنة 2018 مما يدل على امتلاك المصرف اعلى نسبة للمصادر التمويل بالملكية للمصارف المختارة لعينة الدراسة ، اذ يمثل ارتفاع هذه النسبة دلالة على ارتفاع نسبة المصادر المملوكة المستخدمة في الهيكل التمويلي للمصرف التجاري وبالتالي ان المصرف الذي يستخدم مصادر التمويل من المصادر المملوكة يتجنب مخاطر عدم السداد وكذلك يكون كل ايراد الاستثمارات للمساهمين . اما ادنى نسبة فكانت من نصيب مصرف بغداد بمقدار (0.1905) لسنة (2014) ويدل انخفاض هذه النسبة على ان المصرف التجاري المعني قد استخدم مصادر التمويل من المديونية اعلى من مصادر الملكية مما يجعل هذا المصرف معرضا بشكل كبير لمخاطر عدم السداد اكثر مقارنة بمصرف عبر العراق وكذلك تخصيص مقدار معين من الايراد الاستثماري العائد على حقوق المساهمين للسداد مستحقات الديون المترتبة عليه .

ت. هيكل التمويل (المديونية)

• مجموع المطلوبات الى مجموع الموجودات

سنتمكن بهذه النسبة من قياس نسبة التمويل بالمديونية للمصارف التجارية المستخدمة في المزيج التمويلي يظهر الجدول (7) كالاتي:

جدول 7 : التمويل بالمديونية

السنة	مصرف بغداد	مصرف الاستثمار	مصرف الشرق الاوسط	مصرف المتحد	مصرف الاهلي	مصرف الائتمان	مصرف سومر	مصرف الخليج	مصرف الموصل	مصرف اشور	مصرف المنصور	مصرف عبر العراق
2014	0.8400	0.4921	0.5505	0.4689	0.5724	0.5359	0.3814	0.5746	0.2447	0.3854	0.6809	0.3389
2015	0.7853	0.4902	0.5883	0.4465	0.5140	0.5120	0.2868	0.5992	0.2816	0.4020	0.7316	0.2766
2016	0.7644	0.4985	0.5707	0.3885	0.5042	0.3911	0.2406	0.6038	0.3522	0.3473	0.7396	0.3350
2017	0.7561	0.5066	0.6379	0.6199	0.5269	0.3382	0.3144	0.4681	0.3110	0.2928	0.7796	0.2107
2018	0.7605	0.5337	0.6660	0.4108	0.5096	0.3701	0.3446	0.4562	0.3514	0.4258	0.7999	0.1647
2019	0.7584	0.5081	0.5939	0.4978	0.5944	0.4314	0.2309	0.4415	0.3455	0.3704	0.8086	0.2299
2020	0.8039	0.5358	0.5911	0.5656	0.6560	0.4427	0.2108	0.3986	0.3217	0.4228	0.7774	0.2156

المصدر : اعداد الباحثان بالاستناد على برنامج (Excel)

من الجدول (7) اعلاه ، نستنتج ان اعلى نسبة لمصادر التمويل بالمديونية للمصارف عينة الدراسة كانت من نصيب مصرف بغداد بمقدار (0.8400) لسنة (2014) ، اذ ارتفاع هذه النسبة دلالة على ارتفاع حجم مصادر المديونية المستخدمة لتمويل هيكل مصرف بغداد للسنة مما يجعل المصرف يتمتع بالوفورات الضريبية من جهة وارتفاع مخاطر عدم السداد من جهة اخرى . اما ادنى نسبة قد

تحققت من خلال هذا المؤشر كانت من نصيب مصرف عبر العراق بمقدار (0.1647) لسنة (2018) ، ايضا تعتبر قراءة هذه النسبة بان مصرف عبر العراق قد استخدم تمويل موجوداته بحقوق الملكية مما خفض نسبة قراءة نسبة المديونية لدية .

4.2 اختبار فرضيات البحث

أ. تحليل نتائج الارتباط

• علاقة الارتباط بين الملاءة المالية وهيكل التمويل (كليا)

تشير النتائج الواردة بالجدول (8) وجود علاقة ارتباط ذي دلالة معنوية بين الملاءة المالية وهيكل التمويل اذ بلغت (0.963**) عند مستوى معنوية (0.000) وان العلاقة كانت طردية قوية جدا بين المتغيرين ، كما تشير الى انه كلما امتلكت المصارف التجارية المبحوثة ملاءة عالية يؤدي ذلك الى الحصول على هيكل تمويل امثل قليل المخاطر وبذلك يتم رفض الفرضية العدمية الذي تنص على (لا توجد علاقة ارتباط بين الملاءة المالية مع هيكل التمويل) وقبول الفرضية البديلة للفرضية الرئيسية الاولى

جدول 8 : علاقة الارتباط بين الملاءة المالية وهيكل التمويل (كليا)

مستوى الدلالة	الملاءة المالية	المتغير التفسيري	المتغير المستجيب
		هيكل التمويل	
0.000	0.963**		
**p ≤ 0.01		N=12	

المصدر : اعداد الباحثان بالاستناد الى برنامج (SPSS)

• علاقة الارتباط بين الملاءة المالية (كفاية رأس المال) وهيكل التمويل (جزئيا)

اختبار صحة الفرضية الفرعية المنبثقة عن الفرضية الرئيسية الاولى يتضح من الجدول (9) وجود علاقة ارتباط ذي دلالة معنوية طردية قوية بين مؤشر قياس الملاءة المالية (كفاية رأس المال) وبين مؤشر هيكل التمويل (مصادر التمويل بالملكية) ووجود علاقة ذات دلالة معنوية عكسية بين مؤشر الملاءة المالية (كفاية رأس المال) ومؤشر هيكل التمويل (مصادر التمويل بالمديونية) عند مستوى معنوية (0.000) ، وبهذا نرفض الفرضية العدمية الذي تنص على (لا توجد علاقة ارتباط ذو دلالة معنوية بين الملاءة المالية (كفاية رأس المال) مع مؤشرات هيكل التمويل) ونقبل الفرضية البديلة للفرضية المنبثقة من الفرضية الرئيسية الاولى، كما يعرض الجدول (9) نتائج تحليل علاقات الارتباط بين المتغير التفسيري والمتمثل (كفاية رأس المال) ، والمتغير المستجيب (التمويل بالملكية والمديونية) وكالاتي:

جدول 9 : نتائج علاقة الارتباط بين الملاءة المالية (كفاية رأس المال) وهيكل التمويل (جزئيا)

مستوى الدلالة	الملاءة المالية (كفاية رأس المال)	المتغير التفسيري	المتغير المستجيب
		مصادر التمويل بالملكية	هيكل التمويل
0.000	0.932**		
0.000	-0.943**		
**P ≤ 0.01		N=12	

المصدر : اعداد الباحثان بالاستناد الى برنامج (SPSS)

حسب النتائج الواردة في الجدول (9) ، الى وجود علاقة ارتباط ذو دلالة معنوية طردية قوية بين كفاية رأس المال ومصادر التمويل بالملكية ، اذ بلغت قيمتها (0.932**) عند مستوى معنوية (0.000) وتدل هذه النتيجة الى ان امتلاك المصارف التجارية المبحوثة كفاية رأس المال عالية يؤدي الى ارتفاع نسبة مصادر التمويل بالملكية في المزيج المكون لهيكلها التمويلي. كما توضح النتائج الواردة في الجدول (9) ، الى وجود علاقة ارتباط ذو دلالة معنوية عكسية قوية بين كفاية رأس المال ومصادر التمويل بالمديونية ، اذ بلغت قيمتها (-0.943**) عند مستوى معنوية (0.000) وتدل هذه النتيجة الى ان ارتفاع كفاية رأس المال بالنسبة للمصارف المبحوثة يؤدي الى انخفاض نسبة مصادر التمويل بالمديونية للهيكل التمويل.

• علاقة الارتباط بين الملاءة المالية (السيولة) وهيكل التمويل (جزئيا)

اختبار صحة الفرضية الفرعية المنبثقة عن الفرضية الرئيسية الاولى، يتضح من الجدول (10) وجود علاقة ارتباط ذو دلالة معنوية طردية بين مؤشر قياس الملاءة المالية (السيولة) وبين مؤشر هيكل التمويل (مصادر التمويل بالملكية) عند مستوى معنوية (0.000)، وجود علاقة ارتباط ذو دلالة معنوية عكسية بين مؤشر قياس الملاءة المالية (السيولة) ومؤشر قياس هيكل التمويل (مصادر التمويل بالمديونية) عند مستوى معنوية (0.001) وهو اقل من (0.01)، وبهذا نرفض الفرضية العدمية الذي تنص على (لا توجد علاقة ارتباط ذو دلالة معنوية بين الملاءة المالية (السيولة) مع مؤشرات هيكل التمويل) ونقبل الفرضية البديلة للفرضية المنبثقة من الفرضية الرئيسية الاولى ، كما يعرض الجدول (10) نتائج تحليل علاقات الارتباط بين المتغير التفسيري المتمثلة بـ (السيولة) والمتغير المستجيب والمتمثل بـ (مصادر التمويل بالملكية ومصادر التمويل بالمديونية) كالآتي :

جدول 10: نتائج علاقة الارتباط بين الملاءة المالية (السيولة) وهيكل التمويل (جزئيا)

مستوى الدلالة	الملاءة المالية (السيولة)	المتغير التفسيري	
		المتغير المستجيب	هيكل التمويل
0.000	0.915**	مصادر التمويل بالملكية	
0.001	-0.827**	مصادر التمويل بالمديونية	
**P ≤ 0.01		N = 12	

المصدر : اعداد الباحثان بالاستناد الى برنامج (SPSS)

تشير النتائج الواردة في الجدول (10) اعلاه ،الى وجود ارتباط ذي دلالة معنوية طردية قوية بين السيولة ومصادر التمويل بالملكية ، اذ بلغت قيمتها (0.915**) عند مستوى معنوية (0.000) وتدل هذه النتيجة الى ان امتلاك المصارف التجارية المبحوثة لسيولة نقدية عالية يؤدي الى ارتفاع نسبة مصادر التمويل بالملكية في المزيج المكون لهيكلها التمويلي . توضح النتائج في الجدول (10) الى وجود علاقة ارتباط ذو دلالة معنوية عكسية قوية بين السيولة ومصادر التمويل بالمديونية ، اذ بلغت قيمتها (-0.827**) عند مستوى معنوية (0.001) وتدل هذه النتيجة الى ان ارتفاع السيولة النقدية بالنسبة للمصارف التجارية قيد البحث الى انخفاض نسبة مصادر التمويل بالمديونية لهيكل التمويل.

ب. تحليل نتائج التأثير

• نتائج التأثير بين الملاءة المالية وهيكل التمويل (كليا)

جدول 11 : نتائج اختبار التأثير بين الملاءة المالية وهيكل التمويل (كليا)

Sig. مستوى الدلالة	قيمة F	قيمة T	الخطأ المعياري للتقدير	R ² مربع معامل الارتباط المعدل	R ² معامل التحديد	R معامل الارتباط	النموذج	
							المتغير التفسيري	المتغير المستجيب
0.000 خاص بمعامل التحديد	129 دالة عند مستوى دلالة (0.000)	11.378 دالة عند مستوى دلالة (0.000)	0.105	0.92	0.92	0.96	الملاءة المالية	هيكل التمويل
**P ≤ 0.01		N=12						

المصدر : اعداد الباحثان بالاستناد الى برنامج (SPSS)

يتضح من الجدول (11) ، ان قيم (F) لنموذج الانحدار الخطي تساوي (129) عند مستوى دلالة (0.000) ، مما يدل على وجود دلالة احصائية معنوية لنموذج الانحدار الخطي البسيط الذي تم توقيفه بالمتغير المستجيب (التابع) هيكل التمويل بدلالة المتغير التفسيري (المستقل) الملاءة المالية عند مستوى دلالة (0.000) يتبين كذلك ان قيمة معامل التحديد (R²) تساوي (0.92) ان النموذج يفسر 92% من التباين الكلي للمتغير التابع (هيكل التمويل) وبعد تعديل اثر المتغير المستقل في النموذج فاصبح (R² المعدل) يساوي (0.92) مما يعني ان الملاءة المالية في نموذج الانحدار اسهمت وفسرت 92% من التباين الكلي للمتغير التابع هيكل التمويل والباقي 8% هي متغيرات عشوائية لا يمكن السيطرة عليها او انها غير داخلية في نموذج الانحدار أساسا. وعليه ان نموذج الانحدار مقبول الى حد كبير جدا لأنه يحقق 92% من التنبؤات ، ومن خلال متابعة قيم معاملات (B) واختبار (T) لها تبين ان قيمة (T) المحسوبة بلغت (11.378) وعند مستوى دلالة (0.000) وهي علاقة تأثير معنوية طردية ، اي كلما ارتفعت الملاءة المالية للمصارف المبحوثة يقلبها ارتفاع ايجابي في هيكل التمويل ، فنرفض الفرضية العدمية تنص على (لا يوجد تأثير للملاءة المالية مع هيكل التمويل) ونقبل الفرضية البديلة للفرضية الرئيسية الثانية.

• نتائج التأثير بين الملاءة المالية (كفاية راس المال) وهيكل التمويل (مصادر التمويل بالملكية)

جدول 12 : نتائج التأثير بين كفاية راس المال ومصادر التمويل بالملكية

النموذج	R معامل الارتباط	R ² معامل التحديد	R ² مربع معامل الارتباط المعدل	الخطأ المعياري للتقدير	قيمة T	قيمة F	Sig. مستوى الدلالة
المتغير التفسيري (الملاءة المالية) كفاية رأس المال	0.93	0.86	0.85	0.346	8.113 دالة عند مستوى دلالة (0.000)	65 دالة عند مستوى دلالة (0.000)	0.000 خاص بمعامل تحديد
المتغير المستجيب (هيكل التمويل) مصادر التمويل بالمملكة							
**P ≤ 0.01							N=12

المصدر : اعداد الباحثان بالاستناد الى برنامج (SPSS)

يوضح الجدول (12) ، ان قيم (F) لنموذج الانحدار الخطي تساوي (65) عند مستوى دلالة (0.000) مما يدل على وجود دلالة احصائية معنوية لنموذج الانحدار الخطي البسيط الذي تم توقيفه بمؤشر المتغير المستجيب (هيكل التمويل) مصادر التمويل بالمملكة بدلالة مؤشر المتغير التفسيري (الملاءة المالية) كفاية رأس المال عند مستوى دلالة (0.000) يتبين كذلك ان قيمة معامل التحديد (R²) تساوي (0.86) اي ان النموذج يفسر 86% من التباين الكلي لمؤشر للمتغير التابع (مصادر التمويل بالمملكة) وبعد تعديل اثر المتغير المستقل في النموذج فاصبح (R² المعدل) يساوي (0.85) مما يعني ان كفاية رأس المال في نموذج الانحدار اسهمت وفسرت 85% من التباين الكلي للمتغير التابع مصادر التمويل بالمملكة والباقي 15% هي متغيرات عشوائية انها غير داخلية في نموذج الانحدار أساسا، وعليه ان نموذج الانحدار مقبول الى حد كبير جدا لأنه يحقق 85% من التنبؤات . ومن خلال متابعة قيم معاملات (B) واختبار (T) لها تبين ان قيمة (T) المحسوبة بلغت (8.113) وعند مستوى دلالة (0.000) وهي علاقة تأثير معنوية طردية ، اي ان كلما حصل ارتفاع في كفاية رأس المال قابله ارتفاع ايجابي بمصادر التمويل بالمملكة ، فنرفض الفرضية العدمية الذي تنص على (لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للملاءة المالية (كفاية رأس المال) مع مؤشرات هيكل التمويل (التمويل بالمملكة، التمويل بالديون) ونقبل الفرضية البديلة للفرضية المنبثقة عن الفرضية الرئيسية الثانية.

• تحليل نتائج التأثير بين الملاءة المالية (كفاية رأس المال) وهيكل التمويل (مصادر تمويل بالمديونية)

جدول 13 : نتائج التأثير بين كفاية رأس المال ومصادر التمويل بالمديونية

النموذج	R معامل الارتباط	R ² معامل التحديد	R ² مربع معامل الارتباط المعدل	الخطأ المعياري للتقدير	قيمة T	قيمة F	Sig. مستوى الدلالة
المتغير التفسيري (الملاءة المالية) كفاية رأس المال	0.94	0.88	0.87	0.059	-8.956 دالة عند مستوى دلالة (0.000)	80 دالة عند مستوى دلالة (0.000)	0.000 خاص بمعامل تحديد
المتغير المستجيب (هيكل التمويل) مصادر التمويل بالمديونية							
**P ≤ 0.01							N=12

المصدر : اعداد الباحثان بالاستناد الى برنامج (SPSS)

يوضح الجدول (13) ، ان قيم (F) لنموذج الانحدار الخطي تساوي (80) عند مستوى دلالة (0.000) مما يدل على وجود دلالة احصائية معنوية لنموذج الانحدار الخطي البسيط الذي تم توقيفه بمؤشر المتغير المستجيب (هيكل التمويل) مصادر التمويل بالمديونية بدلالة مؤشر المتغير التفسيري (الملاءة المالية) كفاية رأس المال عند مستوى دلالة (0.000) يتبين كذلك ان قيمة معامل التحديد (R²) تساوي (0.88) اي ان النموذج يفسر 88% من التباين الكلي لمؤشر للمتغير التابع (مصادر التمويل بالمديونية) وبعد تعديل اثر المتغير المستقل في النموذج فاصبح (R² المعدل) يساوي (0.87) مما يعني ان كفاية رأس المال في نموذج الانحدار اسهمت وفسرت 87% من التباين الكلي للمتغير التابع مصادر التمويل بالمديونية والباقي 13% هي متغيرات عشوائية غير داخلية في نموذج الانحدار أساسا وعليه ان نموذج الانحدار مقبول الى حد كبير جدا لأنه يحقق 87% من التنبؤات . ومن خلال متابعة قيم معاملات (B) واختبار (T) لها تبين ان قيمة (T) المحسوبة بلغت (-8.956) وعند مستوى دلالة (0.000) وهي علاقة تأثير معنوية عكسية ، اي يعني كلما ارتفعت كفاية رأس المال للمصارف المبحوثة قابله انخفاض في مصادر التمويل بالمديونية فنرفض الفرضية العدمية الذي تنص على (لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للملاءة المالية (كفاية رأس المال) مع مؤشرات هيكل التمويل (التمويل بالمملكة، التمويل بالديون) ونقبل الفرضية البديلة للفرضية المنبثقة عن الفرضية الرئيسية الثانية.

• نتائج التأثير بين الملاءة المالية (السيولة) وهيكل التمويل (مصادر تمويل بالمملكة)

جدول 14 : نتائج التأثير بين السيولة ومصادر التمويل بالمملكة

النموذج	R	R ²	R ²	قيمة T	قيمة F
---------	---	----------------	----------------	--------	--------

Sig. مستوى الدلالة			الخطأ المعياري للتقدير	مربع معامل الارتباط المعدل	معامل التحديد	معامل الارتباط	المتغير التفسيري (الملاءة المالية) السيولة	المتغير المستجيب (هيكل التمويل) مصادر التمويل بالملكية
0.000 خاص بمعامل التحديد	51 دالة عند مستوى دلالة (0.000)	7.181 دالة عند مستوى دلالة(0.000)	0.384	0.82	0.83	0.91		
**P ≤ 0.01							N=12	

المصدر : اعداد الباحثان بالاستناد الى برنامج (SPSS)

يوضح الجدول (14) اعلاه ، ان قيم (F) لنموذج الانحدار الخطي تساوي (51) عند مستوى دلالة (0.000) مما يدل على وجود دلالة احصائية معنوية لنموذج الانحدار الخطي البسيط الذي تم توقيفه بمؤشر المتغير المستجيب (هيكل التمويل) مصادر التمويل بالملكية بدلالة مؤشر المتغير التفسيري (الملاءة المالية) السيولة عند مستوى دلالة (0.000) يتبين كذلك ان قيمة معامل التحديد (R^2) تساوي (0.83) اي ان النموذج يفسر 83% من التباين الكلي لمؤشر للمتغير التابع (مصادر التمويل بالملكية) وبعد تعديل اثر المتغير المستقل في النموذج فاصبح (R^2 المعدل) يساوي (0.82) مما يعني ان السيولة في نموذج الانحدار اسهمت وفسرت 82% من التباين الكلي للمتغير التابع مصادر التمويل بالملكية والباقي 18% متغيرات عشوائية غير داخلة في نموذج الانحدار أساسا، وعليه ان نموذج الانحدار مقبول الى حد كبير جدا لأنه يحقق 82% من التنبؤات . ومن خلال متابعة قيم معاملات (B) واختبار (T) لها تبين ان قيمة (T) المحسوبة بلغت (7.181) وعند مستوى دلالة (0.000) وهي علاقة تأثير معنوية طردية ، اي ان كلما حصل ارتفاع في السيولة للمصارف المبحوثة قابلها ارتفاع ايجابي في مصادر التمويل بالملكية ، واستنادا لما سبق فنرفض الفرضية العدمية الذي تنص على (لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للملاءة المالية (السيولة) مع مؤشرات هيكل التمويل(التمويل بالملكية، التمويل بالديون) ونقبل الفرضية البديلة للفرضية المنبثقة عن الفرضية الرئيسية الثانية.

• نتائج التأثير بين الملاءة المالية (السيولة) وهيكل التمويل (مصادر تمويل بالمدىونية)

جدول 15 : نتائج التأثير بين السيولة ومصادر التمويل بالمدىونية

Sig. مستوى الدلالة	قيمة F	قيمة T	الخطأ المعياري للتقدير	R^2 مربع معامل الارتباط المعدل	R^2 معامل التحديد	R معامل الارتباط	المتغير التفسيري (الملاءة المالية) السيولة	المتغير المستجيب (هيكل التمويل) مصادر التمويل بالمديونية
0.001 خاص بمعامل التحديد	21 دالة عند مستوى دلالة (0.001)	-4.0661 دالة عند مستوى دلالة(0.001)	0.100	0.65	0.68	0.82		
**P ≤ 0.01							N=12	

المصدر : اعداد الباحثان بالاستناد الى برنامج (SPSS)

يوضح الجدول (15) اعلاه ، ان قيم (F) لنموذج الانحدار الخطي تساوي (21) عند مستوى دلالة (0.001) وهو اقل من (0.01) مما يدل على وجود دلالة احصائية معنوية لنموذج الانحدار الخطي البسيط الذي تم توقيفه بمؤشر المتغير المستجيب (هيكل التمويل) مصادر التمويل بالمدىونية بدلالة مؤشر المتغير التفسيري (الملاءة المالية) السيولة عند مستوى دلالة (0.001) يتبين كذلك ان قيمة معامل التحديد (R^2) تساوي (0.68) اي ان النموذج يفسر 68% من التباين الكلي لمؤشر للمتغير التابع (مصادر التمويل بالمدىونية) وبعد تعديل اثر المتغير المستقل في النموذج فاصبح (R^2 المعدل) يساوي (0.65) مما يعني ان السيولة في نموذج الانحدار اسهمت وفسرت 65% من التباين الكلي للمتغير التابع مصادر التمويل بالمدىونية والباقي 35% متغيرات عشوائية انها غير داخلة في نموذج الانحدار أساسا. وعليه ان نموذج الانحدار مقبول الى حد ما لأنه يحقق 65% من التنبؤات . ومن خلال متابعة قيم معاملات (B) واختبار (T) لها تبين ان قيمة (T) المحسوبة بلغت (-4.0661) وعند مستوى دلالة (0.001) وهي علاقة تأثير معنوية عكسية ، اي يعني كلما ارتفعت السيولة في المصارف المبحوثة قابلها انخفاض بمصادر التمويل بالمدىونية فنرفض الفرضية العدمية الذي تنص على (لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للملاءة المالية (السيولة) مع مؤشرات هيكل التمويل (التمويل بالملكية، التمويل بالديون) ونقبل الفرضية البديلة للفرضية المنبثقة عن الفرضية الرئيسية الثانية.

5 الاستنتاجات والتوصيات

5.1 الاستنتاجات :

1. الملاءة المالية المصدر الاول للخسائر الغير متوقعة و الحفاظ على اموال المودعين والمستثمرين من دون اي اضرار قد تلحق بهم جراء تلك الخسائر.

2. اظهرت نتائج وجود ارتباط طردي قوي بين الملاءة المالية وهيكل التمويل على المستوى الكلي ، كما اظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط ذو دلالة معنوية طردية قوية بين مؤشرات قياس الملاءة المالية بأبعادها الفرعية كفاية راس المال والسيولة وبين مؤشر هيكل التمويل مصادر التمويل بالملكية .
3. اظهرت نتائج وجود علاقة ارتباط ذو دلالة معنوية عكسية قوية بين مؤشرات قياس الملاءة المالية بأبعادها الفرعية كفاية راس المال والسيولة وبين مؤشر هيكل التمويل مصادر التمويل بالمدىونية .
4. يوجد تأثير ذو دلالة معنوية طردية للملاءة المالية على هيكل التمويل على المستوى الكلي ، كما يوجد تأثير ذو دلالة معنوية طردية للملاءة المالية بدلالة مؤشرات كفاية راس المال والسيولة على مؤشر قياس هيكل التمويل مصادر التمويل بحقوق الملكية .
5. يوجد تأثير ذو دلالة معنوية عكسية للملاءة بدلالة مؤشرات كفاية راس المال والسيولة على مؤشر قياس هيكل التمويل مصادر التمويل بالمدىونية .

5.2 التوصيات :

1. الاهتمام بنسبة الملاءة المالية التي ظهرت متدنية للسنوات (2014- 2020) وبصورة متكررة وخاصة في مصرف المنصور.
2. التركيز على بنسبة كفاية راس المال ومؤشراته لتدنيها لمصرف بغداد الاستثماري.
3. التركيز على بنسبة السيولة لتدنيها لمصرف المتحد لجميع السنوات المحددة للبحث .
4. والاهتمام بنسبة السيولة ومؤشراتها نسبة (الرصيد النقدي ، السيولة القانونية ونسبة التوظيف) ايضا لخفض نسبة المصادر بالمدىونية للمصارف التجارية وتلافي العسر المالي .
5. ضرورة الاعتماد على المصادر المملوكة في مزيج الهيكل التمويلي للمصارف مما يجعلها بحالة اكثر ثبات لو قورن بالمصارف التي تعتمد بالأساس على مصادر المدىونية لتلافيه مخاطر العجز المالي.

المصادر والمراجع

1. Al-Fatlawi, Mithaq and Mohsen, Muhammad, (2017), "The Impact of Equity Financing on Financial Performance," an applied study of a sample of banks listed on the Iraq Stock Exchange, Iraqi Journal of Administrative Sciences, Volume 13, Issue 53, Iraq.
2. Al-Houri, Maher and Al-Naimi, Zahraa, (2021), "The reciprocal effect between financial flexibility and banking profitability," an analytical study of a sample of private commercial banks listed on the Iraq Stock Exchange, unpublished master's thesis, University of Mosul, College of Administration and Economics, Department of Science. Finance and banking, Iraq.
3. Al-Khamousi, Al-Heliwi and Al-Sharif, Ahmed, (2017), "The extent of the importance of financial ratios derived from the income and financial position statements to predict financial failure in major industrial companies in Libya," Al-Manara Magazine, Volume 23, Issue 2, Libya.
4. Al-Mayah, Shaima and Al-Banna, Zainab, (2019), "Measuring financing requirements and their role in improving the market value of the bank," an applied study in a sample of banks listed on the Iraq Stock Exchange, unpublished master's thesis, Financial and Banking Sciences, College of Administration and Economics, University of Karbala, Iraq.
5. Batah, Samia and Rawabha, Laila and Maayziyah, Abdul Razzaq, (2020), "The extent to which diversification of funding sources contributes to supporting the financial structure of the institution," a case study of the Obaidi Muhammad Complex, Plastic Bag Manufacturing Branch, unpublished master's thesis, for financial sciences, specialization Foundation, University of May 8, 1945, Guelma, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, Algeria.
6. Chaleeda, M., Islam, A., Ahmad, T. S. T., & Ghazalat, A. N. M. (2019). The effects of corporate financing decisions on firm value in Bursa Malaysia. International Journal of Economics and Finance, 11(3), 127-135.
7. Dahiyat, A. (2016). Does liquidity and solvency affect banks profitability? Evidence from listed banks in Jordan. International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences, 6(1), 35-40.
8. Hashim, Sabiha and Naji, Hala, (2015), "Modern Financing Structure Theory: A Practical Application of Capture Theory and the Life Role of the Company," published master's thesis, College of Administration and Economics, University of Baghdad, Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume 21, Issue 83, Iraq.
9. Ismail, Haitham and Jenaer, Salwan, (2020), "The impact of structural transformations within the framework of the implications of financial indicators for the proprietary financing structure and their reflection on the financial performance of commercial banks," applied research on a sample of Iraqi commercial banks listed

on the Iraq Stock Exchange, Al-Mahd Al-Aali Studies. Accounting and Finance, University of Baghdad, Issue 59, Iraq.

10. **Pierret, D. (2018). Systemic risk and the solvency-liquidity nexus of banks. 40th issue of the International Journal of Central Banking.**
11. **Robinson, T.R., Henry, E., Pirie, W.L., Broihahn, M.A. (2015), International Financial Statement Analysis. 3rd ed. Hoboken, New Jersey: Wiley.**
12. **Shaqfa, Muhammad, Khalaf, Asmahan, and Naqqar, Othman, (2019), "The impact of credit risk on the financial solvency of private commercial banks listed on the Damascus Stock Exchange," published master's thesis, University of Hama, Department of Economics, specialization in finance and monetary, Hama University Journal, Volume 2, Issue 4, Syria.**
13. **Sheikhi, Bilal and Abdelkader, Zawatnia, (2017), "The impact of applying both the Solvency II system and the IFRS4 stage II standard on accounting in insurance companies," Journal of Financial, Accounting and Administrative Studies, Issue 8, Algeria.**
14. **Sugiyarto, G. (2015). Financial soundness indicators for financial sector stability: a tale of three Asian countries. Asian Development Bank.**